



الجمعية البرلمانية
الأورو-متوسطية



تونس 2007/3/17

توصية الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية

تم تبنيها بناء على مشروع توصية لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون
الاجتماعية والتعليم

مقدمة من رئيس اللجنة
د. هاشم الدباس

استنادا الى مقترحات المقررين:

السيدة جميلة ماديرا نائبة رئيس اللجنة، حول أهداف الألفية في المنطقة الأورو-متوسطية،

و

السيد عبد الرحمان بوحريزي، حول مستقبل الاستثمار فيما بين الدول الأورو-متوسطية

- نظراً لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بتاريخ 8 سبتمبر من العام 2000، الذي يعرض الأهداف الإنمائية للألفية (OMD) والتي وضعتها مجموعة الأسرة الدولية بهدف القضاء على الفقر، ووقّع عليها رؤساء دول العالم،
- نظراً للتقارير السنوية للأمم المتحدة حول تطبيق إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والتي كان آخرها في العام 2006،
- نظراً للتقارير المتتالية حول التنمية البشرية في الدول العربية والتي وضعت في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) والتي كان آخرها في العام 2005،
- نظراً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة حول حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم،
- نظراً لتقرير مجموعة عمل الأمم المتحدة الذي أعدّه الأستاذ جيفري ساش بعنوان "الاستثمار في التنمية: مخطط عملي لتحقيق أهداف الألفية للتنمية"،
- نظراً لتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول فعالية المساعدة الإنمائية والتي كان آخرها في العام 2005،
- نظراً للإعلانات النهائية الخاصة بالمؤتمرات الدولية ولاستنتاجاتها، بخاصة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري 2002) والمؤتمر الدولي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ 2002) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً الثالث (بروكسل 2001) والمنتدى العالمي للتعليم (داكار 2000) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام 1999 المعنية بهدف تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة + 5)،
- نظراً للمنتدى العالمي المستوى حول التعزيز الجماعي لفعالية المساعدة الإنمائية (باريس 2006) وإعلانه النهائي الذي يؤسس لخمس مبادئ كبيرة رامية إلى تحسين فعالية المساعدة،
- نظراً لإعلان برشلونة بتاريخ 28 نوفمبر من العام 1995، الذي يؤسس للشراكة الأورو-متوسطية.
- نظراً للإبلاغ الذي قامت به المفوضية إلى المجلس الأوروبي وإلى البرلمان الأوروبي بعنوان "العام العاشر على الشراكة الأورو-متوسطية: برنامج عمل لمواجهة تحديات الأعوام الخمسة التالية" والذي تم تقديمه خلال قمة رؤساء الدول الأولى في برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر من العام 2005،
- نظراً للإبلاغ الذي قامت به المفوضية إلى المجلس الأوروبي وإلى البرلمان الأوروبي تحت عنوان "أوروبا الموسعة - الجوار: إطار جديد للعلاقات مع البلاد المجاورة في الشرق والجنوب (COM(2003)0104)"، ونظراً للإبلاغ الذي قامت به للمجلس والبرلمان الأوروبي حول تعزيز السياسة الأوروبية مع الجوار (COM(2006)726)، ولإبلاغها المتعلق بخطط عمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية (PEV) (COM(2004)0795)، وخطط العمل الخاصة بإسرائيل والأردن والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس،
- نظراً للإبلاغ (COM(2006)475) الذي قامت به المفوضية للمجلس والبرلمان الأوروبي المنشئ لإستراتيجية حول بيئة البحر المتوسط،
- نظراً للمبادرة العربية حول التنمية المستدامة وخطة العمل ذات الصلة التي اعتمدها مجلس الوزراء العرب في العام 2002 حول البيئة وقدمها إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ،
- نظراً للقرار الذي اعتمد في الجلسة العامة الاستثنائية للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية (APEM) التي عقدت في الرباط في نوفمبر من العام 2005،
- نظراً لقرارها المتبنى في 11 مايو 2006 في بروكسل حول شروط تحويل مرفق الاستثمار والشراكة الأورو-متوسطية لبنك اورو-متوسطي للتنمية والذي رفع لمجلس وزراء الاقتصاد والمالية الأورو-متوسطي في حزيران 2006 والذي عقد في تونس ونتيجة.

- نظراً لاستنتاجات المؤتمر الأوروبي-متوسطي الثامن لوزراء الخارجية الذي عقد في تامبير في 28 نوفمبر من العام 2006، ولاستنتاجات المؤتمر الوزاري الأوروبي-متوسطي حول تعزيز دور المرأة في المجتمع الذي عقد في اسطنبول يومي 14 و15 نوفمبر من العام 2006 وللإعلان النهائي للمؤتمر الوزاري الأوروبي-متوسطي الثالث حول البيئة الذي عقد في القاهرة بتاريخ 6 نوفمبر من العام 2006،
- نظراً لقرارها المعتمد خلال الجلسة العامة للجمعية البرلمانية الأوروبية-متوسطية (APEM) في بروكسل خلال شهر مارس من العام 2006،
- أ. حيث أنّ الأهداف الإنمائية للألفية تشكل مشروع شراكة عالمية للقضاء على الفقر ونتائجه، وأنه من الملائم أن يتم ذلك بروح من المسؤولية وبالمشاركة المشتركة للحكومات والسلطات المحلية والإقليمية للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أرباب العمل والنقابات والسياسيين المنتخبين، وبخاصة البرلمانيين من بينهم،
- ب. حيث أنّ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تتعلق بعدد من حقوق الإنسان (الحق في التعليم، في الصحة، في العيش في بيئة صحية...) التي يصدق عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يندرج في إطار مقاربة أوسع لتعزيز التنمية المستدامة والعدالة والسلام والحكم الرشيد ودولة الحق و القانون،
- ت. حيث أنّ أحد أهداف الشراكة الأوروبية-متوسطية هو تخفيض نسبة التباعد من حيث التنمية البشرية والاقتصادية – الاجتماعية بين ضفتي البحر المتوسط، وأنه انطلاقاً من هذا الواقع تدمج الشراكة الأوروبية-متوسطية عدداً من التحديات الاجتماعية والاقتصادية (التعليم والصحة العامة والمساواة بين الجنسين...) التي تغطيها الأهداف الإنمائية للألفية والتي تلتزم دول عملية برشلونة بالنهوض بها،
- ث. إذ تثق بأنّ الكفاح للقضاء على الفقر والعمل من أجل التعلم والمساواة بين الجنسين والصحة والبيئة، التي تشكل أهداف النموذج الاجتماعي الأوروبي، هي إستراتيجية لمستقبل المتوسط بقدر ما هي إستراتيجية الطاقة والنقل والتبادلات التجارية،
- ج. حيث أنّ انعدام الأمن والاستقرار السياسي بنتيجة التورط في النزاعات لها تأثيراتها البشرية والاقتصادية المدمرة، بالإضافة إلى مضاعفاتها في إطار التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسكان على المستوى الوطني والإقليمي،
- ح. إدراكاً بأنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة منذ 20 عاماً من قبل بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الشريكة في ما يتعلق بالتنمية البشرية، سجّل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ركوداً في السنوات الأخيرة، لا بل تراجعاً كما تظهره تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعالم العربي، كما بيّن من ناحية أخرى أنّ المؤشرات الاعتيادية تقلل من شأن التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية،
- خ. إدراكاً بأنّ المناطق القروية في بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط تعاني من نقص في الوصول إلى البنى التحتية المشتركة والاجتماعية ومن نقص في فرص العمل ومن الأمية، وبأنّ رهانات التنمية القروية تبقى مأخوذة في الاعتبار بنسب غير كافية،
- د. خشيةً من تفاقم الصدّع الإقليمي بين المناطق الحضرية الشاطئية المنفتحة على العولمة والمناطق الداخلية في البلدان المهدهدة بالوهن والتهميش وهجرة سكان الريف،
- ذ. إذ تشدد على أنّ التعاون اللامركزي على مستوى المجتمعات المحلية والإقليمية يشكل أداة فعالة تساهم في تقليص تباينات التنمية بين المناطق الريفية والحضرية وتساعد على اتخاذ القرارات على المستوى السياسي والإداري المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

ر. حيث أن هناك روابط وثيقة بين التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المدقع والجوع، وحيث أن مداخيل السكان الفقراء في الريف تتوقف بشكلٍ شبه كامل على حسن إدارة الموارد الطبيعية الأساسية أكانت برية أو بحرية وموارد احتياطات المياه العذبة،

ز. حيث أن القضاء على الفقر ووضع الأهداف الإنمائية للألفية حيز التنفيذ وتحسين المساعدة تمرّ حتماً في مكافحة عدم المساواة بين الرجل والمرأة،

س. حيث أن تقدم المرأة يؤدي تلقائياً إلى تقدم اجتماعي واقتصادي أكبر في البلدان النامية ويساهم في تحسين أحوال المواطنين،

ش. أسفاً على أن الأرقام الحالية وتلك المتوقعة في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية (APD) للأعوام 2006-2010 ما زالت أدنى بكثير من التقديرات التي تصل إلى 190 مليون دولار تعتبر ضرورية كي تتمكن البلدان النامية من الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية،

ص. حيث أن الاتساق يشكل عنصراً رئيسياً للأهداف الإنمائية للألفية وأن المانحين الدوليين لم يتوصلوا إلى اليوم إلا إلى المستوى الأدنى في الاتساق السياسي كما تبين الدراسة الاستكشافية التي أجرتها لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول سياسة المانحين وممارساتهم في القضاء على الفقر (*Scoping Study of donor Poverty Reduction Policies and Practice*) ودراساتها للاختبارات عن طريق الأقران،

ص. حيث أن التقرير العالمي للعام 2006 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية بعنوان " ما وراء الندرة : الطاقة والفقر وأزمة المياه العالمية" الذي يظهر أن أكثر من ثلث سكان العالم العربي والدول الأوروبية ومتوسطة الشريكة غير قادرة على الوصول إلى مياه الشرب ولا إلى الصرف الصحي، وأنه على سبيل المثال، وصلت نسبة الوصول إلى مصدر مياه الشرب والصرف الصحي في بعض الدول الشريكة في العام 2004 على التوالي إلى 85% و92% في الجزائر و81% و73% في المغرب و93% و85% في تونس،

ض. حيث أن 60% من سكان العالم الذين يعانون من الفقر في المياه يتركزون في جنوب حوض المتوسط والشرق الأوسط، وأنه من الآن وحتى العام 2025، سيصل 63 ملايين شخصاً إلى حالة نقص في المياه، تشدّد على أن حوالي نصف سكان البلدان النامية تعاني، في وقت ما من حياتها، من مشكلة صحية أو من نقص في الوصول إلى مياه الشرب، وبأن أزمة المياه النامية تتسبب سنوياً بوفاة مليوني طفل وأنه يضيع 443 مليون يوم دراسي سنوياً بسبب الأمراض المنقولة بالماء،

ط. حيث أن التجارة المنظمة على القواعد المنصفة تشكل عنصراً أساسياً للشراكة الإنمائية التي أنشئت في مونتيري، ومن شأنه المساعدة إيجابياً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة أكثر استدامة من المساعدة الإنمائية الرسمية (APD) أو من تخفيف الدين بفضل تأثيره على النمو الاقتصادي،

ظ. أسفاً في هذا الإطار على إيقاف المفاوضات حول الاقتصاد العمالي (Doha Round) ، الذي يتعارض مع مصالح البلدان الأكثر فقراً، وخوفاً من العودة إلى الاتفاقيات الثنائية غير الفعالة،

ع. حيث أن العولمة تقدّم فرصة بذل الجهود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية والبيئية لتسريع إنشاء وتفعيل منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطة، مما سيعود بالفوائد الجمة على المدى الطويل على الإتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطة الشريكة؛

1. تؤكد على أن تخفيف وطأة الفقر من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطبيق النقاط الذي نصّ عليه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية يجب أن يكون تماماً محور كافة السياسات الأورو متوسطة وبرامج التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف التي تركز على التنمية، تقدر على الرغم من ذلك، أنه لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بمنح اعتمادات إضافية أو بتحديد معدل النمو من دون معالجة أساس أسباب مشاكل الفقر؛

2. هي مقتنعة بأن الشعوب المتضررة من الصراع القائم في الشرق الأوسط لن تسجل تنمية بشرية من دون سلام عادل وشامل يقوم على الاحترام المتبادل واحترام كرامة الإنسان؛
3. تطلب أن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى والتي تعيق الجهود الرامية إلى التنمية في بلدان المنطقة؛
4. تعترف استناداً إلى توافق آراء مونتييري بأن التنمية هي مسؤولية متبادلة تبدأ من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز إدارة الاقتصاد والسياسة بما يسمح لها بتعزيز قدرتها على تعبئة مواردها الداخلية التي تشكل المصدر الأساسي لتمويل التنمية؛ وتدعو دول شمال حوض المتوسط لزيادة دعمهم المالي والتقني المرصود لدول جنوب حوض المتوسط وتوجيه المزيد من الاستثمارات الإنتاجية للوصول للتنمية المستدامة؛
5. تشير إلى أنّ بلدان البحر الأبيض المتوسط الشريكة تقع في فئة البلدان ذات المداخل المتوسطة وفي هذا الصدد، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة الأورو-متوسطية ترتبط بدرجة كبيرة بتحقيق الاستثمارات الضرورية في التجهيزات ورأس المال البشري، التي تسمح للشعوب المحرومة بالحق بالاقصاد العالمي مع منحها كافة الوسائل لممارسة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
6. تحث بلدان حوض المتوسط الشريكة التي لم تقدم بعد على إتباع إستراتيجية لتخفيف وطأة الفقر لإتباع إستراتيجية استناداً إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعو في حال وجدت هذه الإستراتيجية، على أن تتم مراجعتها بحيث تتطابق والأهداف الإنمائية للألفية؛ وتشجع دول شمال حوض المتوسط الشريكة على متابعة جهودها الهادفة لتخفيف ديون دول جنوب حوض المتوسط؛
7. هي مقتنعة بأن الوثائق الإستراتيجية لتخفيف وطأة الفقر هي أدوات عمل مهمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار عملية مفتوحة واستشارية، على نحو يُشرك فيه الشركاء الحكوميون والاجتماعيون ويعمل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في أن؛
8. تهنيء الدول الأعضاء الأربعة في الاتحاد الأوروبي التي تعمل حالياً على تحقيق الهدف الرامي إلى تخصيص نسبة 0.7 % من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية وتشجع الذين وضعوا جداول لهذه الغاية بمتابعة جهودهم، في حين تأسف لحال الدول الأعضاء الباقية التي ما زالت مترددة في تقديم المساعدة، مما يجبرها على الإخلال بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها سابقاً؛
9. تؤيد فكرة وضع آلية تقييم أورو-متوسطية تشرك فاعلين إقليميين ومحليين بهدف تعزيز المسؤولية المتبادلة بين بلدان عملية برشلونة في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والسماح بالتعقب المنتظم للسياسات المتناغمة والمتبعة من قبل البلدان الشريكة ودول الأعضاء فيما يتعلق بأهداف التنمية؛
10. تذكر بهدف التعاون الأورو-متوسطي الذي لا يرمي إلى توطيد العلاقات الثنائية فحسب، بل إلى إنشاء شبكات تعاون وإلى التكامل الإقليمي؛ تطلب من المفوضية و تحسين الروابط بين سياسة الجوار الأوروبية (ENP) والشراكة الأورو-متوسطية وتوقيع اتفاقيات جديدة متعددة الأطراف تتعلق بالطاقة والمواصلات مع تعزيز الاتفاقيات الموجودة؛
11. ترحب بإبلاغ المفوضية بخصوص توسيع محاور النقل الرئيسية العابرة لأوروبا إلى البلدان المجاورة وتشدّد على أهمية تنفيذ المبادئ التوجيهية المقترحة للتعاون بين الإتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة (ومن بينهم البلدان المتوسطية الشريكة) في قطاع النقل؛ وتدعم اقتراح المفوضية حول اعتماد المحاور الخمسة عبر الحدود الوطنية؛
12. تدعو الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على العمل على إبقاء مجموعة السياسات الحكومية ذات الصلة متوافقة مع الأهداف المحددة للتنمية ولتخفيف وطأة الفقر مع الأخذ بالاعتبار تطبيق مبدأ الاتساق؛
13. تدعو، وبصورة مشتركة، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي والدول الأعضاء وبلدان البحر الأبيض المتوسط الشريكة إلى اكتشاف مبادرات جديدة لتعبئة موارد تمويل التنمية وبصورة خاصة

الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛

14. تحث البلدان المتوسطة الشريكة، وبدعم من الإتحاد الأوروبي، إلى اعتماد إجراءات بهدف:

- مكافحة التهرب من دفع الضريبة وإصلاح الإدارة؛
- دعم دمج الشركات في الاقتصاد الرسمي مع فرض نظام ضرائبي محفز لكن خاضع لقيود صارمة؛
- دعم الإصلاح الاقتصادي الذي يشجع على الاستثمار وتنمية القطاع الخاص بغية تعزيز على وجه الخصوص دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل من 50 إلى 70 % من فرص العمل في العديد من البلدان؛
- تسهيل تحويلات المهاجرين المالية إلى بلدانهم الأصلية في أفضل الظروف وأن تقوم هذه الأخيرة الأخذ بالاعتبار أهمية هذه التدفقات على مستوى الخطط الوطنية الموضوعة للتنمية الاقتصادية؛
- التشديد على أهمية إقامة شراكات لمكافحة الفساد بين البلدان المانحة والمستفيدة وتدعو الدول التي لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى توقيعها والتصديق عليها؛
- دعم اقتراح المفوضية الأوروبية القائل بتكيف آلية تسهيل الاستثمار والشراكة الأورو-متوسطة لتعزيز دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة مالياً؛
- إنشاء صندوق أورو-متوسطي تضامني بهدف المساهمة في تحقيق أدنى أهداف التنمية من خلال تخفيض نسبة الفقر المدقع والجوع والأمراض الخطيرة، بالإضافة إلى تحسين الصحة الإنجابية وتعميم التعليم الابتدائي؛

15. تدعو السلطات العامة في البلدان الشريكة إلى عدم التوقف عن بذل الجهود في مجال التعليم للسماح لكل طفل، ولد أو بنت، يعيش في المناطق الريفية أو الحضرية، بارتياح المدرسة والاستفادة من تعليم جيد وعلى الأقل بإنهاء المرحلة الابتدائية بالكامل، على أن يتمكن عدد كبير من التلامذة المنتمين إلى فئة معينة من العمر من الالتحاق بالمرحلة الثانوية؛ تدعو في هذا الصدد البلدان الشريكة من جهة والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى إلى:

- تخصيص حصة كبيرة من النفقات العامة إلى التعليم الوطني؛
- إطلاق حملات وطنية بالتعاون مع المجتمع المدني بغية الوصول إلى الأطفال المحرومين الذين لا يرتادون المدرسة؛
- إيلاء تعليم البنات اهتماماً خاصاً، بصورة خاصة في الأرياف، والحد من الترك المبكر للدراسة وإعطاؤهن الإمكانية لتأمين تطورهن الشخصي وتنمية قدراتهن؛
- الحرص على تطبيق الهدف الذي أطلقتته المفوضية ألا وهو " تخصيص 50% على الأقل من التعاون المالي للتعليم ابتداءً من العام 2007"؛
- تعزيز التعاون مع جهات مانحة أخرى كالبنك الأوروبي للاستثمار أو البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الملتمزمين بمشاريع أو برامج متعلقة بالتعليم؛

16. تعتبر أن المساواة بين الجنسين مسألة أساسية تدعو إلى الأخذ بالاعتبار مكافحة التفاوت في كافة مجموعات الاستثمار القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية (الصحة والتعليم والتنمية القروية...)

17. تطلب من الحكومات ومن العناصر الفعالة على الصعيد الاجتماعي إظهار قدر من الإرادية لوضع حدّ للأحكام المسبقة، والعمل على تعزيز حقوق المرأة على صعيد التشريعات الوطنية، وفي مجال الصحة والإنجاب والتعليم؛

18. تطلب من الحكومات توجيه سياسات تحفيزية من أجل توفير فرص متكافئة في سوق العمل، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية؛

19. تصرّ على أن تدمج المفوضية الأوروبية البعد النوعي في كافة السياسات، وفي كافة برامج ومشاريع الإتحاد الأوروبي، في إطار الشراكة الأورو-متوسطة وسياسة الجوار الأوروبية، بهدف تعزيز مشاركة المرأة في كافة أنواع النشاطات، من خلال إيجاد برامج فعالة بالإضافة للوسائل المالية والتقنية

الملائمة بشكل خاص، هذا بالإضافة إلى دعم إجراءات الإعلام والاستشارة ضمن المنظمات غير الحكومية في ما يتعلق بأهمية حقوق المرأة؛

20. تشدد على أهمية المشاركة الفعالة للمرأة في صياغة ومتابعة استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية (OMD)؛

21. تشدد على أهمية الانتمانات البالغة الصغر في تعزيز مشاريع توظيف المرأة بنجاح وفي وتمكين المرأة؛ وتؤكد على ضرورة زيادة عدد المؤسسات المالية التي تمنح ائتمانات بالغة الصغر، وزيادة عدد المستفيدين، علماً أنه، بحسب دراسة أجراها البنك الدولي، في الوقت الحالي، في الدول العربية، يتم فقط تلبية 3% من الطلب الاحتمالي؛

22. تطلب اعتماد رؤية جديدة للتنمية الريفية المستدامة، عبر وضع سياسات ملائمة تركز على المحافظة على المحاصيل الغذائية، بهدف تخفيض نسبة الفقر في المناطق الريفية مع تشجيع قيام زراعة من النوع التجاري؛

23. تدعو الاتحاد الأوروبي إلى تخصيص المزيد من التمويل لبرامج الدعم الضرورية للتطوير المستدام للزراعة في الجنوب، لا سيما في إطار سياسة الجوار و" خريطة الطريق الزراعية " الخاصة بالمفوضية الأوروبية¹؛

24. تطلب من بلدان حوض المتوسط لتطوير إستراتيجية عالمية تهدف لمكافحة وإزالة إنفلونزا الطيور التي تعرّض تربية الدواجن وقطاع الدواجن للخطر التي تشكّل مصدراً رئيسياً للدخل القومي وتوفر العديد من فرص العمل في بعض دول جنوب وشرقي حوض المتوسط؛

25. تصر على أن يتم التطرق إلى المسائل المتعلقة بالبيئة، بما فيها نتائج الاحترار العالمي بطريقة ملائمة على المستوى الوطني والإقليمي بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تضمين البيئة والتنمية المستدامة في المستندات الإستراتيجية الوطنية والإقليمية وفي مختلف برامج التعاون الأورو-متوسطية بوضوح؛ كما تطلب من الحكومات اتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة التهديدات البيئية المرتبطة بنشاطات الإنسان والتي تزيد التصحر والجفاف وتلوث الأرض؛

26. تطلب بلدان حوض المتوسط الشريكة تخفيض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري والضارة بالبيئة والتي تسبب باحترار الأرض وتوسيع فجوة الأوزون؛ وتطلب منهم عدم طمر نفاياتها السامة في مياه وأراضي حوض المتوسط اخذين بعين الاعتبار الاحتياطات المنصوص عليها بالمعاهدات الدولية؛

27. تدعو الدول الشريكة إلى تخصيص استثمارات هامة من أجل تمكين وصول وسائل النقل والمعلومات والاتصالات ومياه الشرب ووسائل الصرف الصحي والأشكال العصرية للطاقة (لا سيما مصادر الطاقة المتجددة) وطرق الإدارة المستدامة العصرية للموارد الطبيعية للمناطق الريفية؛

28. تدعو المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء إلى تطوير التعاون اللامركزي على مستوى السلطات المحلية والإقليمية ضمن الشراكة من أجل برامج للتعاون والتنمية من أجل تقليص التباينات بين المناطق الريفية والحضرية؛

29. تعتبر أنه من الضروري أن يلتزم الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة المحرومة من موارد الطاقة في حوار إستراتيجي حول إمكانيات تشجيع الإنتاج في مجال الطاقة المتجددة على نطاق واسع، باعتبار أن المسائل البيئية، المرتبطة بتوسيع تزويد الطاقة، تتلقى الاهتمام بطريقة مرضية، وأن يتم إعطاء الدول الشريكة حق المشاركة في برامج الإتحاد الأوروبي المرتبطة بالبحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة؛

- _____
- _____

¹ تم توجيه رؤوس أموال MEDA نحو الخدمات بشكل خاص .

30. تدعو الدول الأعضاء وبلدان المتوسط الشريكة إلى تعزيز المبادرات المشتركة وإلى ضم الجهود في قطاع الطاقة وتشجيع الاتفاقات الثنائية فيما يتعلق باستكشاف موارد ممكنة للنفط والغاز الطبيعي تحت سطح البحر المتوسط وبناء ميدغاز وخط أنابيب الغاز العربي؛
31. تدعو الاتحاد والدول الشريكة إلى تشجيع وتنمية التجارة، نظراً إلى قدرتها الواسعة وأهميتها على الصعيد التجاري والاجتماعي، وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان ضمن الأنظمة الاقتصادية المحلية والريفية، و دورها الاجتماعي؛
32. تطلب من الاتحاد الأوروبي أن يضمن احترام مبدأ اللاتناسق الزمني والتدرجي في عملية رفع القيود على التبادل، الذي تم تحديده في " خريطة الطريق للفلاحة" الخاصة بالمفوضية، من أجل تحديد التأثيرات المخلة بالاستقرار لعملية رفع القيود المفاجئة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية نحو عام 2010؛
33. ترحب بنشر الدراسة حول تأثير ديمومة منطقة التجارة الحرة التي حضرتها جامعة مانشستر؛ وهي قلقة جداً على استنتاجات هذه الدراسة التي تتوقع آثار اجتماعية وبيئية سلبية لمنطقة تجارة حرة قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل؛ كما تطلب بالحاح من كافة المشاركين من الشراكة الأورو-متوسطية مناقشة نتائج دراسة تأثير ديمومة منطقة التجارة الحرة المذكورة أعلاه على المستوى الوزاري واستخلاص النتائج منها لمصلحة المفاوضات الجارية فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة؛
34. تدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها والدول المصنعة الأخرى، إلى احترام التزاماتها على صعيد التنمية، وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لتحديد إعانات التصدير، والإفراط في الإنتاج، والإغراق، علماً أن هذه العوامل تصعب الإنتاج الغذائي لأكثر المزارعين ضعفاً، والتطور الاقتصادي المحلي؛
35. تحثّ الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي على السير نحو تنسيق مواقفها في إطار المفاوضات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ، وهذا ما قد يسمح بالتوصل إلى إنشاء سياسة زراعية أورو-متوسطية مشتركة تشرك بحق صفتي البحر المتوسط؛
36. تشدد على أن الوصول إلى مياه الشرب والتغذية السليمة هو أساسي لصحة السكان ، وتؤكد على أن الوصول إلى مياه الشرب ضروري لمكافحة الفقر والأمراض المرتبطة بالنقص في الماء، وتدعم على هذا الأساس بشدة اقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول اعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان؛
37. تشير إلى الصلة الوثيقة الموجودة بين تراجع الفقر ووصول أكثر الشعوب فقراً إلى خدمات الطاقة التي تسمح بتلبية الحاجات البشرية الأساسية، والتي تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية؛
38. تدعو المفوضية إلى ضبط سياسات التعاون والسياسات التجارية الخاصة بها، بحيث تستطيع حكومات الدول الشريكة صيانة وتطوير الخدمات العامة، لا سيما تلك التي توفر للسكان الوصول إلى مياه الشرب والطاقة ووسائل النقل، إضافة إلى خدمات الصحة والتعليم؛
39. ترحب في هذا الصدد على اعتماد تقويم مفصل لتنفيذ مبادرة " horizon 2020 الهادفة إلى تطهير البحر المتوسط، في كنف المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي حول البيئة الذي عقد في القاهرة و تدعم تنفيذ البرنامج المتكامل لإدارة المناطق الساحلية "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (Integrated Coastal Zone Management) ، واعتماد إستراتيجيات على المدى البعيد تؤمن الإمداد بالمياه، وهو نهج مناسب لإدارة مستدامة للمناطق البحرية والشاطئية، وتطلب تزويد هذه المبادرة بالالتزامات الضرورية لتحقيقها؛
40. توصي بان تعقد اجتماعات وزراء اقتصاد الدول الأورو-متوسطية الشريكة من أجل تقييم تطبيق برامج التنمية الاقتصادية في الدول المعنية واستخدام المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي؛
41. تؤكد باقتناعها العميق بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يوفر برنامج سلام وازدهار لتطوير علاقات تعاون وثيقة وتعبئة للطاقت والتضامن، لإيفاده صفتي البحر المتوسط على السواء؛

حول مستقبل الاستثمار بين الدول الاورومتوسطية

42. تجدد الدعوة للقيام بالدراسات الضرورية لتحديد المتطلبات لتحويل مرفق الاستثمار والشراكة الاورومتوسطية في الوقت المناسب لبنك تنمية اورومتوسطي اخذين بعين الاعتبار أهمية هذا البنك المشجع القطاع الخاص والاستثمارات التنموية في المنطقة ، وتدعو الدول الأعضاء والشركاء الحوض متوسطين للالتزام بمبادرة جديدة تهدف لتلبية الشروط المطلوبة وتجاوز العراقيل لتحويل مرفق الاستثمار والشراكة الاورومتوسطية لبنك تنمية واستثمار اورومتوسطي؛
43. تطلب من دول الشراكة الاورومتوسطية وشركاتهم بتوجيه استثماراتها نحو قطاعات ابتكاره لدوام التنمية المستدامة في المنطقة؛
44. ، تشدد على أهمية تعزيز التكامل الاقتصادي الجنوبي-الجنوبي من خلال تطبيق اتفاقية أغادير للتجارة الحرة، التي وقّعت في العام 2004 بين مصر والأردن والمغرب وتونس، وتوصي بأن تشكّل هذه الاتفاقية نموذجاً للاندماج الجنوبي-الجنوبي
45. تؤكد على تطوير وتعميق التعاون والشراكة الجنوبية - الجنوبية لما فيه فائدة لدول جنوب حوض المتوسط؛
46. تؤكد على إنشاء آلية لدعم قطاع النسيج في منطقة البحر المتوسط وتحسين القدرة التنافسية لهذا القطاع على مستوى جودة النوعية والتكلفة؛ تدعو إلى تشجيع تعلم المهن المرتبطة بالنسيج وتنمية معاملات التبادل المتبادلة بين البلدان الشريكة والدول الأعضاء في الوقت نفسه، إن على مستوى الدراسة النظرية أو من خلال التدريبات المهنية الاحترافية؛
47. تشدّد على أهمية العمل بالتعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار على إحداث آليات لتشجيع تحويلات مهاجري دول جنوب المتوسط إلى أوطانهم قصد التقليل من كلفة هذه التحويلات بما يساهم في تنمية الاستثمار؛
48. توكل رئيس الجمعية برفع التوصية الحاضرة لرؤساء البرلمانات أعضاء عملية برشلونة ، والمؤتمر الوزاري الاورومتوسطي ، والمفوضية الأوروبية ولحكومات الدول الأعضاء في عملية برشلونة وكافة المؤسسات المعنية؛